

آلاف التونسيين يتظاهرون لـ«استعادة الشرعية»... «النهضة» تدعو للتوحد ضد «غول الديكتاتورية»

منذ 10 ساعات



تونس -«القدس العربي»: تظاهر آلاف التونسيين، أمس الأحد، قرب البرلمان للمطالبة بعودة «الشرعية الدستورية»، فيما دعت حركة «النهضة» للتوحد ضد «غول الديكتاتورية»، في وقت حذر فيه اتحاد الشغل من «انفجار اجتماعي» في البلاد. وشهد شارع 20 مارس القريب من مبنى البرلمان في مدينة باردو التابعة للعاصمة، تظاهرات حاشدة دعا إليها حراك «مواطنون ضد الانقلاب»، شارك فيها حشد من

السياسيين والحقوقيين والنشطاء، تجاوز عددهم 3500 شخص، وفق تقديرات وزارة الداخلية.

وقال جوهر بن مبارك الناطق باسم الحراك في كلمة ألقاها خلال الاحتجاجات "هذه مظاهرة سلمية. بقوانين الطبيعة والدول والبشرية، ومن حقنا أن نتظاهر"، مستنكراً قيام السلطات بإغلاق ساحة باردو وجميع المنافذ المؤدية لمقر البرلمان. وقالت سميرة الشواشي، النائب الأول لرئيس البرلمان، إن المحتجين سيدخلون في اعتصام في شارع 20 مارس إلى حين رفع الحواجز الأمنية والوصول إلى ساحة باردو قبالة البرلمان، مستنكرة "تعمد السلطة الحاكمة التضييق على المحتجين ومنع التظاهر الداعم لعودة الشرعية للبرلمان".

وأكد عضو المرصد الدولي لحقوق الإنسان في تونس، عمار عبد الله، أن المرصد سجل حالات منع لمواطنين قادمين من ولايات أخرى من التنقل، وخاصة القادمين من ولاية قابس وصفاقس وجندوبة وقفصة، معتبراً أنّ "حرية التظاهر في باردو مقيدة، حيث تم وضع الحواجز الأمنية التي حالت دون دخول المتظاهرين إلى ساحة باردو".

وأعلنت وزارة الداخلية إيقاف عدد من المتظاهرين بتهم تتعلق بـ"مسك وحياسة سلاح أبيض" و"مسك واستهلاك مادة مخدرة".

ودعت حركة "النهضة" التونسيين للوحدة ضد "غول الديكتاتورية"، كما عبرت عن دعمها الكامل للحراك المعارض للرئيس قيس سعيد، منددة بـ"تعمد" السلطات التونسية إحباط احتجاجات الأحد. وقال سمير الشفي الأمين العام المساعد لاتحاد الشغل إن "الوضع الاجتماعي في تونس صعب جداً وينذر بانفجارات اجتماعية"، معتبراً أن "التنكر للوضع الاجتماعي بتعلة صعوبة الوضع الاقتصادي مقارنة فاشلة ولا يمكن أن تؤدي إلا إلى المزيد من الأزمات والانفجارات الاجتماعية".